



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

تحقيق الولاة

المؤلف

محمد بن فرموز بن علي ملا خسرو



هذه رساله ملازمه والموضوعة
في تحقيق لولاء علي الهمام
واحمد ليدوره
تم

مضامين
(٥٠)

وقد هبت الكتاب العمدة الشيخ احمد بن الهدى التلعكبري في بيان من ينتمون اليه ويجعلون منتهى منزله
بالدرب الاصل وما يجالته وقت يد رجل صالح فما بدله بعد ما سمعوا فانما انتم على الذي يريدون



١٩١٥

الحمد الذي احكم احكام الشرع المتين وعظم قدره في دينه والصلاة
والسلام على من ابدى بالكتاب المبين سيدنا محمد واله واصحابه اجمعين أما بعد
فان سلوك هذه المملكة طدا لله في ايام دولته خلعهم وافاض بحال الرحمة
والغفران على خلقهم كما فاقوا على ملوك سائر الممالك باستقاط عرض الجبال
عنهم بما شربتم والمقارن فان ايضا هذه المملكة على سايرها يكونها موضع
الجهاد مع الكفار النجار ذوي الشقاوة والفساد ولذلك كثرت فيها السبا
والارقاء فكلت بالضرورة المحررون والعقاة فكلت منهم قضية الولاة
وشاعت وانتشرت بينهم قضية وداغت بخلاف ساير الممالك والديار
حيث لم يشتهر فيها مثل هذا الاستعمار ولذا لم ينسب القول في مباحثه علماءؤها
في كتبهم المشهورة ولم يقع فيها كساير المباحث تفصيلا بنسوة لاسيما
بمخت صخر تولد من جهة الاصل والعيق فانه لكثرة وقوعه كان كحريته بالتعرض له
والحقيق ومع ذلك لم يتعرضوا بحكمه نغيا وانبا تا الا قليلا ولذا اضل ابناء
الزمان فيه منهجا وسبلا جعلوا جانب الأب مطلق النظر ولم يدروا ما في ترك
حائب الام من الضرر واكتفوا في ثبوت العتق على الشهادة بالاستثمار والسماع
ولم يفتوا على ما في ذلك من مخالفة الجمهور بل الاجماع وغير قصد عموم النفع
في العلماء العظام تعرضوا لما هو المقصد الاصيل والمرام فمنهم من عرّف عنه
بعبارة دالة قطعا عليه ومنهم من اوردته بما هو ظاهره فيجب رده اليه
ومنهم من ذكره بما هو في خلاف ظاهره لكن يجب صرحه عنه لما اوجه في دليل
بأمر وفر الناس من اضا وضبط حيث خلط الصواب بالخطا والغلط فيجب
التنبيه على فساد كلامه واظهار مخالفة الرواية والذرية والزامه فلا
حرم حبرت رسالته في هذا الباب مستظرا بالملك للملم الصواب ورتبها

بغضيلة

حيث

بإسنان

وهذه

وهذه بنها على اخص ترتيب والطف تذييب حيث اشتملت على مقصد ومقصد
وقصلا وتذنيب **اما المقدمه** ففي بيان امور يتوقف عليها المباحث الالهية
منها ان حصر الاصل في الاصطلاح الفقهي يستعمل في بعض احوالها
فلم يجد على نفسه رقب بل تولد من عتقه بعد مضي سنة اشهر من وقت الكتاب
والعلق او ممن في اصلها رقبى والثاني من لا يكون في اصله رقبى اصلا **ومنها**
ان الولاة كما صرح به صاحب الهداية وغيره مني على زوال الملك ولهذا
قالوا لا يقبل فيه الشهادة بالتسامع كما في العتق وزواله فرج ثبوتة وثبوتة
على الولد يكون غير قبل الام لما تقدم ان الولد يتبع الام في الرق والحريم والولاية
ملك الاب الي الولد فلا يكون زواله عن الولد الا في قبل مقتضى الام **ومنها**
في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رقب لا يتصور على الولد ولا **ومنها** ان
اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وغيره كما
في الروايات **ومنها** ان المطلق يحمل على المقيد في الروايات ولهذا اتري
مطلقات المتون كالكثرة وغيرها تعيّن لها السراج وان كان السراج هو
المصنف كما في الكافي وغيره **واما المقصد** ففي نقل روايات يعول
عليها وايراد مباحث يتعلق بها **منها** ما ذكره الشيخ علاء الدين
ابوبكر الكاشاني في البدائع وهو كتاب ينتقل عنه فضلا المحققون كلالا
منه في حصر الشام ابي عبد الله السروجي حتى قال في شرحه للهداية وذكر
صاحب المحيط ان النية سنة في الطهارة وكذا في البدائع والتحف والغنية
ووافقهم على ذلك صاحب الهداية حيث قال في شرائط ثبوت الولاة
ان لا يكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا لاصد على ولدها وان
كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحريم

قوله حيث قال في شرائط
ثبوت الولاة في هذا
بيان لما ذكره الشيخ
علاء الدين ابو بكر
الكاشاني في فاهل

ولا ولاء الاصل على امه فلا ولاء على ولدها فان كانت الام معتقة والاب معتق
 فالولد يتبع الاب في الولاء ويكون ولاؤه لمولاي الاب لا لمولاي الام لان الولاء
 كالنسب والاصل في النسب هو الاب **اقول** تحقيقه انه اراد بحركة الاصل
 الحرة الاصلية بالمعنى الثاني بقدرية قوله ولا ولاء الاصل على امه وقد عرفت
 ان الولاء مبنى على زوال الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون الا في قبل
 الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه
 ولاء **فان قيل** هذا يقتضي ان لا يثبت عليه الولاء الا في قبل الام
 لو كان في كجا بنين رق لوجب ان يكون الولاء لقوم الام دون الاب فيصح
 بخلافه حيث قال فالولد يتبع الاب في الولاء **قلنا** مقتضى كون الولد
 تابعا للام في الرق والحرة ان يكون كذلك لكن لما ثبت في كل في الطرفين ^{ضعف}
 بانتفاء شرف الحرة اعتبر حديث الولاء بحركة كلمة النسب فخرج جانب الاب
 فاكامل ان في هذا الباب ثبت اصلا ان يجب العمل بكل منهما بقدر الامكان
 احدهما ان الولد يتبع الام في الرق والحرة والثاني ان الولاء بحركة كلمة
 النسب فان لم يكن في جانب الام رق يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء
 لانه في الرق وان كان في كجا بنين رق يعبر قوة النسب ويثبت
 الولاء كجانب الاب وهذا ما قال في الهداية ولو كانت الابوان معتقين
 فالنسبة الى قوم الاب لانها استوبا والترصيح كما به لشبهه بالنسب
 اولان الثقة به اكثر حتى لو كان نسب الاب خلتقا بان يكون عجميا حرا اصل
 والام معتقة كان الولاء لقوم الام عند ابن خزيمة ومحمد كما ذكر ايضا في الهداية
 وغيره **ومنها** ما ذكر الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في قول التمام
 وان اخضم موالى الاب وموالى الام في ولاءه فغضاه لموالى الام قضاء
 بالعجز

شرح

بالعجز حيث قال اراد بهذا ان تكون الام مولاة لانها لو كانت حرة الاصل
 لا يثبت على الولد ولاء **ومنها** كان احد الابوين حرا الاصل لا يكون على
 الولد المولود منها ولاء لان الام اذا كانت حرة الاصل فالولد في حرة يتبعها
 والاب اذا كان حرا الاصل فالولد يتبعه في النسب والولاء بحركة كلمة النسب
 والمراد بقولنا حرا الاصل ان يكون عربيا لان العرب لم يحرم عليهم رق **اقول**
 انما قال والمراد بقولنا حرا الاصل الخ لانه لما اطلق القول بان الاب اذا كان
 حرا الاصل فالولد يتبعه في النسب وروى عليه انه يقتضي ان يكون الولد تابعا
 لاب محرم حرا الاصل ولا يكون عليه ولاء لقوم الام اذا كانت معتقة وهو صلا
 ما صرح به في الهداية وغيره فاراد دفعه بان المراد بكون الاب حرا الاصل
 ان يكون عربيا قوي النسب لان العرب لم يحرم عليهم رق لضعف نسبه
 اذ ليس عليهم الا السيف والاسلام **فان قيل** لم يعبر العربية في
 جانب الام **قلنا** لان المعصود في اعتبارها تقوية النسب والنسب
 في جانب الام يعتد به ليزاد تقوية **لا يقال** قوله المراد بهذا ان تكون الام مولاة
 مخالف لكلام صاحب الهداية حيث قال في تقدير اصل هذه المسئلة
 قبيل قوله وان اخضم موالى الام وموالى الاب اه وان حات المكاتب
 ولولد مزرحة وفا بكذا بتره فان كون الام مولاة مخالف لكونها حرة
لا نقول لانها لانه المولاة اما معتقة او مولودة من معتقة وتو على
 التقديرين يصدق عليها الحرة وان لم تصدق بحركة الاصلية بالمعنى الثاني
 المذكورة في المقدمة **ومنها** ما قال الامام شمس الائمة الحسيني في شرح
 المحرط ان كانت الام حرة والاب معتقا فلا ولاء على الولد **اقول** لم يرد
 بالحرة مطلقا لان هذا الحكم لا يستقيم الا في بعض افراده وهو

وزك دينا و

الحرة الاصلية بالمعنى الثاني لا الحرة الاصلية بالمعنى الاول والام الصالح الحكم
 بعدم الولاء على الولد لما عرفت ان الولاء يكون لقوم الاب بل اذ الحرة
 الاصلية بالمعنى الثاني لما سبق في عبارتي القطعيتين في هذا المعنى
 وقد عرفت ان ما هو ظاهر في معنى مطلق يجب رده اليها هو قطع فيه وتفيد
ومنها ما ذكر الشيخ ابو محمد سعود بن الحسن في مختصر المشهور بالمسعودي
 حيث قال في حرة الام لا الولاء عليه الا حد فله ان يوال من يشاء **اقول**
 هذا ايضا ظاهر فيما ذكرنا ومطلق فيجب رده اليها هو قطع فيه وتفيد
 على ما سبق **واما الفصل** ففيما يريد ما يرد في الظاهر فاما لما مر
 الحق الباهر وبيان عدم مخالفة في الحقيقة بالنسبة على ما سبق في الرواية
ومن ما قال في المنية الولد وان علق حرة الاصل بان كانت حرة اصلية
 او عارضية يجوز ان يثبت عليه ولاء اما الولاء لقوم الاب او لقوم الام
 ثم قال ان كان الابحج الاصل لا ولاء لقوم الاب وكذا ان كانت الام
 حرة الاصل لا ولاء لقوم الام لان حرة الاصل لم يجز عليه رق فلا يثبت
 الولاء **اقول** المتبادر في ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا
 جاز ان يثبت علي ولدها الولاء وليس كذلك بل المراد بالحرة الاصلية
 ههنا الحرة الاصلية بالمعنى الاول المذكور في المقدمة بقرينة انه جعل
 الولد المولود حرة عارضية وهي المعقفة حرة الاصل ثم جعل الحرة
 الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق
 ضرورة كون الولاء لقوم الاب ما اذا كان في نسب الاب رقيق والولد
 ولد حرة معتقة او مولى ولد حرة معتقة وضرورة كون الولاء لقوم الام ما
 اذا كان الاب نبطيا حرة الاصل تزوج بمعتقة انسان او مولى ولد حرة

معتقة

معتقة فان ولاء الولد في الاول لقوم الاب تعاقد وانما الثاني لقوم الام
 عند ابن حنيفة ومحمد واما حرة الاصل وحرة الاصل في قوله ان كان الاب
 حرة الاصل لا ولاء لقوم الاب وكذا ان كانت الام حرة الاصل وفي قوله وان
 كان الاب حرة الاصل فعلى وجهين فمحمول على المعنى الثاني المذكور في المقدمة
 فكاننا راد بيان الاصطلاح وقصد النسبة على التوفيق بين الروايات
 والاصطلاح **ومن** ما قل في التارخانية ولو شهد ان ابا المدعي
 هذا اعتق ابا الميت هذا وهو عياله ثم مات المعتق وترك ابنه هذا
 وهو المدعي ثم مات المعتق وترك ابنه وهو الميت وهو ولد من امرأة
 حرة قضى بالميراث للمدعي **اقول** مراره ايضا بامرأة حرة الحرة
 الاصلية بالمعنى الاول فلا ينافي ما سبق من الحق **واما الترتيب**
 ففي نقل ما ذكر في بعض كتب على ظاهره وسرر الحامع الصغير للقباء
 وايراد ما يرد عليه فانه قيل فيه لو كان ابواه عربيين فلا ولاء على الوالد
 الا ولدان العرب حرة الاصل لانه لا استرقاق عليهم وكذا اذا كانا
 بنطيين صريح في الاصل وكذا اذا كان الاب عربيا او نبطيا وهو
 حرة الاصل والام معتقة لا ولاء على الولد لانه يتبع الاب وان كانت الام
 عربية والاب معتق او بنطي اسلم ووالا رطلا او كانا معتقين فان
 الولد مولى لمولى الاب لان الولد يتبع الام في الولاء كما في النسب انما
 الخلاف فيما اذا كانت الام معتقة والاب مولى الموالات **اقول** فيه بحث
اما اول فلان خصم النبطي الي العربي في قوله وكذلك اذا كان الاب
 عربيا او نبطيا وهو حرة الاصل والام معتقة لا ولاء على الولد غير صحيح
 لو جهج الاول انه مخالف للرواية حيث قال في المبسوط وغيره اذا كانت

الام معتقة انسان والاب حرم لم ينطق لم يعتقد احد فالولد مؤي لمولي الاب
 في قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذلك ان كان الاب والي رجلا وعند
 ابي يوسف رحمهما الله في الفصلي لا يكون مؤي لمولي الام ولكنه منسوب الي
 قوم ابيه والثاني انه مخالف للدرانية لما عرفت ان الولد يتبع الام في الرضا
 والكره وان الولاء مني علي زوال الملك فالام اذا كانت معتقة كان الولد
 تابعاً لها في زوال الملك وزواله بالواسطة الا يكون الا في قبل مولاها
 فلا يكون الولاء الا **واما ثانياً** فلان قوله وان كانت الام عربية
 والاب معتق فالولد مؤي لمولي الاب بل لانه مخالف للرواية والدرانية
 اما الاول فلما عرفت من الروايات الصحيحة ان الام اذا كانت حرة
 الاصل لا سيما اذا كانت عربية لا يكون علي ولدها ولاء لاصد واما الثاني
 فلما عرفت واراد ان الولد يتبع الام في الكربة وان الولد حنبلي علي
 زوال الملك وممولى الاب لا يشرى الي الابن فاذا كان الام حرة
 اصلية لا سيما اذا كانت عربية كيف ثبت علي الولد ولاء ويكونه مخالفاً
 للدرانية يعلم لا اختلاف رواية ههنا ليكون ما ذكر فيه محمولاً عليه
 فتدبر واستقم **واما ثالثاً** فلان قوله لان الولد يتبع الاب في الولاء
 رطب لانه ليس علي اطلاقه بل اذا كانت الام ايضا معتقة لتتحقق الضعف
 في الجانبين ويتضح جانب الاب يكون النسب له كما صرح به في الهداية
 واما رابعاً فلان احصر المستفاد من قوله انما الخلاف اذا كان الام معتقة
 والاب مؤي الموالة مخالف لما نقلناه من المبسوط في كون خلاف ابي
 يوسف في الفصلي وبعض شروح الجامع الكبير حيث ذكر فيه لو كان
 الرجل بنطياً فتزوج بموالة فالولد وللزوج ولاء موالة اذا لم

انه

يكن

يكن له ولاء موالة فالولد تابع للام في ولاء العتاقة في قول ابن حنيفة
 ومحمد رحمهما الله ول ابو يوسف يكون تبعاً للاب كما قلنا في العربي
 وللكافي ولشروح الهداية وللدار والشرح الا قطعاً ايضا حيث صرح
 فيها بخلاف في الفصلي ولم يوجد هذا الحكم فيها ولا في غير هاسوي
 هذا الكتاب ولا يخفى علي جبر منصف وبالسداد والانتقام منصف
 ان كلاما يكون في نفسه مخالفاً للرواية والدرانية مخفوا بكلامين
 مخالفيين للدرانية الصحيحة والرواية الصحيحة كيف يصح به الاستدلال
 والاستشهاد وان يتبني به الاعتقاد والاشتهاد فقد يخص جميع
 ما ذكرنا ان الابوين اذا كانا حريم اصليين بالمعنى الثاني فلا ولاء
 علي الولد واذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الام
 واذا كان الاب معتقاً او في اصله معتق والام حرة الاصل فهذا المعنى
 سواء كانت عربية اولاً فلا ولاء علي الولد لقوم الاب وان كانت الام
 معتقة والاب حرم الاصل بذلك المعنى فان كان عربياً فلا ولاء علي
 الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعند ابي حنيفة ومحمد يكون لقوم
 عليه ولاء فلا فالاب يوسف هذا ما تبسرت في هذا المحل من
 التدقيق والتحقيق واكمل مستظرف في ذلك **بالمملك الوهاب**
المهاري ضعفاء عباده الي سبيل الصواب وقد اتفق الفراغ
 في نظرها في سلك التحرير وتصويرها علي احسن التصوير **لها**
تقرير تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

واحمدته وصره والصلوة
 علي خير الانبياء

فعله الاستناد

